مكانة مصادر الأرشيف الجزائري في إعادة كتابة تاريخ الجزائر في العهد العثماني

ناصر الدين سعيدوني

إن العهد العثماني من تاريخ الجزائر، فضلا عن كونه المعبر الزمني الذي حافظ على التواصل الحضاري للأمة الجزائرية، ضمن رابطة الخلافة العثمانية، فانه في حد ذاته يتميز في نطاق السياق العام للتاريخ الجزائري بكونه فترة حاسمة ارتبطت بدايتها في مستهل القرن السادس عشر ونهايتها في الربع الأول من القرن التاسع عشر بمحاولتين للغزو الأجنبي اتصفتا بدوافع صليبية وتميزتا بأهداف استعمارية، كما أنه خلال هاته الفترة التي استمرت أكثر من ثلاثة قرون (1518 ـ 1830) تم تبلور كيان الشعب الجزائري واستكملت الدولة الجزائرية الحديثة أسسها ومقوماتها فأصبح لها، عاصمة قادرة وحدود مستمرة وأجهزة ادارية ملائمة لطبيعة العلاقات الاجتماعية والأنظمة الاقتصادية، وعرفت هذه الحقبة نوعا من توازن القوى بين الجزائر والدول الأوروبية نتيجة استقلال الجزائر عن الدولة العثمانية وتزايد قوتها البحرية ونفوذها السياسي في حوض البحر المتوسط.

كل هذه الاعتبارات والظروف تدفع الدارس الى المزيد من البحث قصد التعرف على الأحداث التي عرفتها هاته الفترة والخروج منها بصورة واضحة الملامح لمختلف أوجه الحياة الداخلية ولطبيعة العلاقات الخارجية للجزائر في العهد العثماني، وهذا ما يتطلب قبل كل شيء تجاوز المصادر التقليدية الأجنبية منها والمحلية للبحث

عن مصادر أساسية ومراجع أولية، والتي لا تتوفر الا بالرجوع الى وثائق الأرشيف الجزائري.

انطلاقا من كل هذا، سوف يتركز تدخلنا على معالجة نقطتين رئيسيتين، الأولى تتعلق بأهمية الأرشيفات بالنسبة للفترة العثمانية من تاريخ الجزائر، والثانية تندرج ضمن امكانية استغلال الأرشيفات الأجنبية باعتبارها مصدرا مكملا للوثائق المحلية. فبالنسبة للنقطة الأولى نلاحظ أن هناك اهمالا واضحا وتجاهلا يكاد يكون معتمدا لودائع الأرشيف الجزائري اذ كل ما استغل من وثائق أرشيفية خاصة بالفترة العثمانية لا يتعدى في الواقع، الوثائق الغربية ولا سيما الفرنسية منها، وبالخصوص ما تضمنته أرشيفات محفوظات ما وراء البحار بايكس آن بروفانس والأرشيف الوطني الفرنسي، وكذلك أرشيف وزارة الحربية بفنسان (باريس) والغرفة التجارية بمرسيليا، مع العلم بأن هناك وثائق عديدة تهتم بماضي الجزائر العثمانية في العديد من دور الأرشيفات العربية والأوروبية مثل دار الباي بتونس وعابدين بالقاهرة والخزانة الملكية بالرباط والسمنكاس ببلد الوليد باسبانيا ومالطة والفاتيكان والمدن الايطالية (نابولي، جنوة، ليفورنة، باليرمو) وراغوست بيوغوسلافيا. رغم هذا فان كل ما استغل من الأرشيفات الأوروبية لا يتجاوز في الواقع العلاقات الدبلوماسية ومعاهدات السلم والملاحة والمبادلات التجارية والامتيازات الجمركية، بينما الجوانب المهمة من أحداث داخلية ونشاط اقتصادي وعلاقات اجتماعية لا تجد لها الا عرضا موجزا وتناولا سطحيا والماما مقتطفا مما دفع الكثير من الباحثين الى الاعتماد أساسا على الكتب المطبوعة والتقاييد الأوروبية المنشورة، فتكاد لا تجد أي كتاب تعرض لتاريخ الجزائر قبل الاحتلال ولم يعتمد على ما أورده الرحالة والتجار ورجال الدين والقناصل ومبعوثو الدول الأوروبية ابتداء من هايدو D. Haedo وانتهاء بشالر W. Shaler ومرورا بكل من الآب دان P. Dan ، دابير Dapper ، دافيتي Davity ، دراندا D'Aranda سيور دولاكروا S. de la Cro... ، سانسون Sanson ، دابفيل D'Appeviele فاي Fay ، غاسبار Gaspart ، دانكور Dancour ، شاو Shaw ، بايصونال Peysonnel فانتوردو بارادي F. de Paradis ، بوتان Boutin ، تانفيل Thainville وغيرهم.

كما أنه يندر أن نجد قارئا لأحداث هاته الفترة لم يعد الى ما سجله أو جمعه حمدان خوجة وبيليسي Pellissier ، جانتي دور بوسي G. de Bussy ، وروزي Rozet ، واسترهازي Esterhazy ، وروبان Robin ، فلاندال Flandin ، وفيرو Feraud ، ودوني Dennie ، ورين Rinn ، ودوما D'Omas ، وترومليي Trumelet ، وبلانتي Plantet ، أو لم يرجع الى ما ألفه مرسي Mercier ، فـــايســـات Faysettes ، ومـــاسون P. Masson ، واسكير G. Eskoe ، واميري M. Emerit ، وايفيير Yver ، وكولومب Colombe ، وفالنسي Valensi ، وبوايي Boyer ، وياكونو Yacono ، وجوليان Julien وغيرهم.

على أن الشيء الملاحظ، هو أن هاته المصادر ، مع أهميتها ومعاصرتها للاحداث الا أنها لاعتبارات ظرفية وموضوعية لا تمكننا من تجديد نظرتنا للعهد العثماني وإعادة صياغة أحداثه بمنظور مبتكر وتصور موضوعي ، بل تؤدي بنا في غالب الاحيان إلى إعادة صياغة الأحداث من خلال نظرة سطحية قد لا تتماشى والواقع التاريخي في حد ذاته، وهذا ما يدفعنا الى الجزم بأنه من الضرورة إذا أردنا أن نتجاوز ما اعتمدنا عليه من سد الفجوات وملء الفراغات الى تصور متكامل، ونتخلص من اجترار المعلومات التي تضمنتها تلك المصادر التقليدية الى دراسات مبتكرة في تناولها للمواضيع والاشكاليات التاريخية، يجب علينا قبل كل شيء، الرجوع الى الأرشيفيات الجزائرية لأنها هي وحدها القادرة على مدنا بالمعلومات الكافية عن مختلف الجوانب التي ظلت الى حد الآن غامضة أو غير محددة رغم أهميتها، مثل مصادر الدخل ونظام الجبايَة وأوجه الانفاق وجرايات الجند ومداخيل الأملاك العامة والخاصة وتطور التبادل التجاري على المستوى الداخلي والخارجي وتنظيمات الجمارك وبيت المال والدرزية والعملة ومظاهر النشاط الاقتصادي والعسكري والاداري وحالة السكان وتطور الحياة الثقافية والفكرية والاجتماعية.

هذا مع الملاحظة أن وثائق الأرشيفات الجزائرية، حاليا ، تتألف من خمس مجموعات متميزة بموضوعاتها وطبيعة مادتها، الأولى تعرف بسجلات بيت المال

وتشمل 64 سجلا تضمنها 11 علبة وهي أغلبها وثائق تركات وأملاك يعود قسم منها إلى البايليك.

والثانية تطلق عليها تسمية دفاتر البايليك وتضم 386 سجلا محفوظة في 36 علبة تتصل بالقضايا الاقتصادية والمسائل الاجتماعية والعمليات التجارية وينفرد قسم هام منها بتسجيل الأملاك الموقوفة على المؤسسات الخيرية وفي مقدمتها الحرمين الشريفين (مكة المكرمة والمدينة المنورة) والجامع الأعظم.

والثالثة وتتكون من وثائق المحاكم الشرعية وأغلبها يتعلق أساسا بقضايا الأوقاف والملكيات الخاصة وما يتصل بها من معاملات البيع والشراء والمخاصمات واثبات النسب وتسجيل عقود الزواج والطلاق وتحديد الصداق أو الارث أو الهبة أو الشفاعة، وهي تتوزع على 152 علبة بعضها يحمل ترقيما مزدوجا، أما من حيث الفترة الزمنية التي تعود اليها تلك الوثائق فتمتد بين عامي 1001 هـ و 1272 هـ (1592 ـ 1856 م).

والمجموعة الرابعة وهي عبارة عن وثائق مصورة من دور أرشيفات استانبول (خزانة قصر توبكابي وخزانة الباب العالي الرئيسية وخزانة وزارة الخارجية التركية) يناهز عددها حوالي ثلاثة آلاف وثيقة، جمعها ورتبها الاستاذ أحمد توفيق المدني رحمه الله. أغلبها يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية والمراسلات الرسمية بين الجزائر ومركز الخلافة باستانبول.

ومما تجدر الإشارة اليه أن أهمية هذه الوثائق لم تخف عن مؤرخي وكتاب القرن الماضي، اذ حاول بعضهم وضع فهارس لها مثل ألبير ديفو (1850) ودوني G. Deny (1921) وكولومب M. Colombe (1943) وأشاد بها كل من البيروأميريث Emerit على أن ذلك لم يؤدي الى نتيجة ملموسة اذ ظلت ودائع الأرشيفات الجزائرية التي كانت تعرف بالوثائق العربية التركية والتي أدرجت في آخر الفهرس الأبجدي يكتنفها الغموض ويلفها النسيان، وقد كانت توجيهات الحكومة العامة للجزائر آنذاك وميول المؤرخين الفرنسيين الرافضين اعادة الاعتبار للفترة السابقة للاحتلال وتجاوزهم مصادرها المحلية الى المصادر الفرنسية بصفة خاصة والوثائق الأوروبية بصفة عامة، كل ذلك أدى الى هذا الاهمال الذي

تكرّس اثر الاستقلال بفعل غياب الفهارس المفصلة لها والدراسات التحليلية لمضمونها والجهل بفك رموزها الأساسية. وتحديد مصطلحاتها وحصر مادتها في جداول وفهارس محددة ومضبوطة تفي بالغرض وتجنّب الباحث مشقة بذل الجهد وضياع الوقت.

كل هذا يؤدي بنا الى القول بأن وثائق الأرشيف الجزائري مصدر لا غنى عنه ومادة أساسية للتعرف على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والادارية والفكرية والثقافية للجزائر في العهد العثماني شريطة الاعتكاف على قراءتها وبذل الجهد في تحليل مضمونها وهو ليس بالأمر السهل ولا المهمة الهينة.

هذا وحتى نتأكد من ذلك، نختتم هذا العرض بتوضيح مسألة ظلت حتى الآن غامضة، وكثيراً ما أثارت التساؤل، ألا وهي وضعية سهل متيجة في أواخر العهد العثماني.

إذ حسب المصادر الأوروبية والتقارير الفرنسية وبعض شهادات الرحالة والمسافرين وأقوال بعض الجزائريين أمثال محمد بن سيدي ضيف الله وحمدان خوجة فان سهل متيجة كان في أواخر العهد العثماني يتميز بكونه منطقة غير صحية تتخللها المستنقعات وتغطي قسم كبير منها الحشائش. بينما الأراضي المستغلة منه تكاد تنحصر في المساحة الصغيرة لبعض الأحواش أو المزارع التي كانت في ملكية البايليك وسكان المدن وبعض العائلات ذات النفوذ. بينما باقي المساحات تكاد تكون خالية من السكان الا من بعض التجمعات الصغيرة والدواوير المتناثرة. ومما زاد في شقاء وتعاسة هؤلاء السكان انتشار حمى المستنقعات ولا سيما في الأماكن المنخفضة كل ذلك نستنتجه من كتاب بتيات أوغسطين A. Petiet وهيق Hygues وأمبير Imber وفيالار Vialar وقارني Garnie وفرني Vergnes وترومليTrumelet وسرجان Sergent وفران Frane.

لكن ملامح الصورة تتغير تماما إذا رجعنا الى وثائق الأرشيفات الجزائرية. التي نستنتج منها أن سهل متيجة كان يعج بالسكان من مختلف الجماعات والقبائل ويساهم في انتاج وفير من الحبوب ومختلف المنتوجات الزراعية. وأن المساحات

الرطبة منه كانت تخصص للمراعي الصيفية، ولعل أحسن دليل على ذلك نستنتجه من عدد الأحواش والمزارع العامة والخاصة التي ورد ذكرها في وثائف الأرشيفات الجزائرية والتي بلغ عددها الإجمالي 862 موزعة على الأوطان التي يتألف منها سهل متيجة كالتالي: وطن حجوط (السبت) 138 وطن بني خليل 219 وطن بن موسي 220 وطن الخشنة 135 وطن يسر 100. وهذا ما يؤكد وجهة نظرنا وان الوثائق الجزائرية هي وحدها القادرة على مدّنا بالمعلومات الصحيحة والجديدة دون غيرها من المصادر التاريخية.